الأمم المتحدة

E/CN.6/2006/NGO/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 January 2006
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الخمسون
٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦
البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات

بيان مقدم من الاتحاد العالمي للمرأة الريفية، ورابطة دراسة مشكلة اللاجئين العالمية، ومركز المرأة، ومنظمة الأرض، ومنظمة الدعوة الإلهية، والاتحاد النسائي الأوروبي، والرابطة الدولية للإرشاد، والمجلس الدولي للمرأة اليهودية، والمجلس الدولي للمرأة، والاتحاد الدولي للاقتصاد المنزلي، والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية، والاتحاد الدولي للجامعيات، ومنظمة "إينر ويل" الدولية، والمجلس الوطني للمنظمات النسائية الألمانية، ومنظمة "سيرفاس" الدولية، والمنظمة النسائية للدولية الاشتراكية، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، والرابطة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرقي آسيا في تايلند، وجيش الخلاص، وحركة العالم الثالث لمناهضة استغلال المرأة، والاتحاد النسائي الدولي للسلام العالمي، والمنظمة النسائية الصهيونية الدولية، ومنظمة زونتا الدولية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

* E/CN.6/2006/1.

060206 060206 06-21685 (A)

الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

البيان

نحن الموقعين أدناه، من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأعضاء في لجنة فيينا للمنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة، نتقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الخمسين بالبيان الوارد أدناه، للعلم والنظر.

يعد تمكين المرأة واستقلالها من الأمور الضرورية من أجل إقامة مجتمع تتساوى فيه المرأة والرجل. ويجب أن ينتشر هذا التمكين في الهياكل السياسية والاقتصادية والثقافية على جميع الصعد. وعلى الرغم من أن المرأة أثبتت قدرتها بوصفها صانع قرار في الحياة العامة، يستمر تمثيلها تمثيلاً ناقصاً على معظم الصعد الحكومية وفي الهيئات التشريعية. بل وشهدت بعض البلدان انخفاضاً مفزعاً وكبيراً في عدد النساء بالهيئات التشريعية.

وتعد مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في الحياة السياسية أمراً مؤثراً في تعزيز موقف المرأة في المجتمع ككل. وهي شرط مسبق ليس فقط لضمان مراعاة الحكومات والمجتمع لمصالح المرأة ومساهمتها، بل ومن أجل تعزيز الديمقراطية وجعلها تعمل بفعالية لما فيه الصالح العام.

وتعزز التنشئة الاجتماعية، ولاسيما قولبة المرأة والرجل، فكرة أن صنع القرار السياسي هو مجال خاص بالرجال.

ولذلك فإننا:

- نشجع ونعزز فعلياً التحالفات فيما بين المنظمات النسائية من أجل تنسيق الأنشطة وتقديم الدعم للمرأة في مراكز صنع القرار؛

وفضلاً عن ذلك فإننا نحث الحكومات على:

- تشجيع التواصل والتنسيق فيما بين المرأة والرجل على جميع صعد المجتمع وصنع القرار في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء؛
- وتعزيز التمويل العام للحملات المبتكرة، عندما لا يكون موجوداً، من أجل زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة؛
- واستحداث استراتيجيات من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، تتضمن إجراءات إيجابية من قبيل الحصص والأهداف المستندة إلى بيانات مصنفة حسب

نوع الجنس في إطار زمني محدد، ووضع مؤشرات ونقاط مرجعية لإتاحة إجراء تقييم منتظم؛

- وتنفيذ النهج المزدوج لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والإجراءات الإيجابية في جميع السياسات والبرامج والميزانيات، من أجل تحديد آثارها على المرأة والرجل بوضوح؛
- واستعراض معايير توظيف وتعيين المرشحين لهيئات صنع القرار من أجل ضمان ألا تميز هذه المعايير ضد المرأة، بل تعزز مشاركتها الكاملة والفعالة.